

حزمة إجراءات تشمل أحداث وزارة مالية وصندوق نقد أوروبي

إصلاحات خجولة في منطقة اليورو أمام تحديات التقلبات المالية

تشمل خصوصاً أحداث صندوق نقد أوروبي وإرساء وزارة مالية لمنطقة اليورو.

وأشرف قمة 15 كانون الأول (ديسمبر) الأوروبية لم تغلق المستشارة الألمانية التي تخوض مقاضات تشكيل حكومتها، الباب أمام بحث مقترحات الرئيس الفرنسي. وقالت "سننتقل إلى حل مشترك لأن ذلك ضروري لأوروبا، ونحن نتخطى بالإرادة، نستطيع القيام بذلك". ويريد الرئيس الفرنسي أن يكون بطل الميزانية المستقبلية لمنطقة اليورو التي يريدها مهمة وتمثل "عدة نقاط من الناتج الإجمالي" لمنطقة اليورو. ويمكن أن تمول هذه الميزانية من خلال "سوم أوروبية في المجال الرقمي أو البيئي" وذلك قبل اعتماد ضريبة على الشركات لاحقاً، والاشترائيون الديمقراطيون يؤيدون مقترحات الرئيس الفرنسي بشأن إرساء ميزانية وأيضاً أحداث وزير مالية لمنطقة اليورو. كما أن حزب ميركل المحافظ لم يغلق تماماً الباب أمام مقترح ميزانية لكنه ينتظر تفاصيل كيفية تمويلها ومجالات استخدامها. ولا ترفض ميركل فكرة وزير مالية أوروبي لكنها ترى أن دوره يجب أن يكون تطبيق أكثر نجاعة لقواعد مراقبة العجز والدين. وبعد التجاذب بين صندوق النقد الدولي ودول منطقة اليورو بشأن إدارة الأزمة اليونانية، اقترحت الدول الأوروبية ومنها ألمانيا، شيئاً فشيئاً بضرورة تدبير أمرهم منفردين في المستقبل وبالتالي أحداث صندوق نقد أوروبي.



مقر الاتحاد الأوروبي

ليست حزمة كفاية.

وتفضل هذه الدول التركيز على إصلاحات تقنية تهدف أساساً إلى ضمان احترام أفضل لقواعد ميثاق الاستقرار الأوروبي (عجز عام دون 3 في المائة من الناتج الإجمالي، ودين عام دون 60 في المائة من الناتج) وتعتبر ذلك أفضل حماية من أزمات مالية وتدو مترددة في مشاركة ثرواتها مع دول الجنوب على غرار فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعتبر أن سياساتها في مجال الميزانية

مليار دولار في 2016 وهو مشابه للناتج الإجمالي للصين (11199 مليار دولار) لكنه بعيد عن ناتج الولايات المتحدة (18624 مليار دولار). غير أن فكرة إصلاح منطقة اليورو تثير نقاشات متوترة بين الدول المعنية. فـدول الشمال على غرار هولندا وألمانيا، القوة الاقتصادية الأوروبية الأولى، تبدو مترددة في مشاركة ثرواتها مع دول الجنوب على غرار فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعتبر أن سياساتها في مجال الميزانية

بعد 15 عاماً من اعتماد العملة الموحدة، عاد النقاش في بروكسل والعواصم الأوروبية حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين أداء منطقة اليورو. وتسعى بروكسل والدول الأعضاء مع تحسين الأوضاع الاقتصادية، إلى استخلاص العبر من التقلبات المالية التي كانت قد أوصلت اليونان إلى حافة الخروج من منطقة اليورو، وأشارت شكوكا حول لحة هذا الاتحاد النقدي الذي يضم اليوم 19 دولة من الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما سيتعين على المؤسسات مواجهة ضعف حماسة قسم من المواطنين القلقين من آثار العملة والنزاع عن إلى الانكفاء إلى فضاءاتهم الوطنية، وفقاً للفرنسية.

وبينت تجربة البريكست أن شعياً ما يمكنه تماماً أن يقطع التزامه الأوروبي إذا كان هذا الالتزام لا يرضيه. وكثف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي يريد تجسيد مشروع أوروبي جديد، في الأشهر الأخيرة، من خطابه الداعية إلى إصلاحات سواء في الاتحاد الأوروبي أو منطقة اليورو. وقال في أيلول (سبتمبر) الماضي، إن "رهاننا في قلب منطقة اليورو، هو أن نعرف كيف نجعل من هذه المنطقة قوة اقتصادية منافسة للصين والولايات المتحدة، وكيف نحل ما فشلنا فيه منذ عشر سنوات وهو أحداث فرض عمل".

وحسب أرقام البنك الدولي فإن الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو يبلغ نحو 934

نيكي يصعد ومكاسب النفط تدعم الأسهم المتصلة بالقطاع

«وول ستريت» تغلق منخفضة متأثرة

بخسائر لأسهم أبل ومورديها



مقر بورصة وول ستريت

كانت معاملات 26 مؤشراً في النطاق الإيجابي وتصدرتها قطاعات التعدين ومنتجات النفط والفحم. وصعد سهم توبكس الأوسع نطاقاً 0.15 بالمئة إلى 1829.79 نقطة.

وانخفضت المؤشرات الرئيسية في بورصة وول ستريت مع تضرر قطاع التكنولوجيا من خسائر لأسهم أبل وبعض مورديها بفعل تقرير عن تراجع الطلب على هاتفاها آيفون 7.

وانتهى المؤشر داو جونز الصناعي جلسة التداول منخفضة 7.85 نقطة، أو ما يعادل 0.03 بالمئة، إلى 24746.21 نقطة بينما تراجع المؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأوسع نطاقاً 2.84 نقطة، أو 0.11 بالمئة ليغلق عند 2680.50 نقطة.

وأغلق المؤشر ناسداك المجمع منخفضاً 23.71 نقطة، أو 0.34 بالمئة، إلى 6936.25 نقطة.

وهبط سهم أبل 2.5 بالمئة بعد أن قال تقرير صحفي أن الشركة ستخفض توقعاتها لمبيعاتها من هاتف آيفون 7 للربع الحالي إلى 30 مليون وحدة بعد أن كانت توقعت في خطة أولية أن تبلغ المبيعات 50 مليون وحدة. وهذه هي أكبر خسارة لأسهم أبل في يوم واحد منذ العاشر من أغسطس آب.

صعد المؤشر نيكي القياسي عند الإغلاق أمس الأربعاء حيث عزز ارتفاع أسعار النفط الأسهم المتصلة بالقطاع النفطي.

وارتفع نيكي 0.08 بالمئة ليغلق عند 22911.21 نقطة.

ومع صعود أسعار النفط لأعلى مستوى في عامين ونصف العام ارتفع سهم إنكس كورب المنتجة للنفط والغاز الطبيعي 2.3 بالمئة. وزاد سهم جابان دريلنج للتقيب عن النفط البحري 2.1 بالمئة بينما ارتفع سهم جابان بتر وليم اكسبلوريشن 3.3 بالمئة. وصعد سهم مصفاة إيدميتسو كوسان النفطية 2.6 بالمئة.

وقفز سهم كاواساكي للصناعات الثقيلة العاملة في مجال بناء السفن 7.9 بالمئة بعدما أعلنت أنها ستستبدل خسارة غير معتادة حجمها 13 مليار ين (114.75 مليون دولار) نتيجة إلغاء اتفاق مع شركة تروبيجة.

وبرغم الخسائر الناجمة عن إلغاء الاتفاق، كان لهذا الإعلان مردود إيجابي حيث كان البعض يرى أن المشروع سيفشل كامل الشركة بتكاليف إضافية. كما صعدت الأسهم المتصلة بالبيتكوين بعد انتعاش قوي للعملة المشفرة. ومن بين 33 مؤشر أفريقيا في بورصة طوكيو

شل تتوقع تأثيراً إيجابياً لتشريع الإصلاح

الضريبي الأميركي على عملياتها



محطة وقود تابعة لشركة شيل

الذي يبدأ تطبيقه في الأول من يناير كانون الثاني المقبل في نتائج الربع الأخير من عام 2017.

لكن الشركة قالت إنها كانت ستتكبد خسارة بين ملياري و2.5 مليار دولار على أساس بيانات الربع الثالث. وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 22 ديسمبر كانون الأول تشريع إصلاح ضريبي قيمته 1.5 تريليون دولار يقضي بخفض الضرائب للشركات ويوفر بعض التخفيضات الضريبية المؤقتة لبعض الأسر والأفراد.

قالت شركة رويال داتش شل إنها تتوقع أن يكون لتشريع الإصلاح الضريبي الذي سنته الولايات المتحدة في الأونة الأخيرة تأثير "إيجابي" على عملياتها.

وذكرت شل أن التعديل الذي يتضمنه التشريع الضريبي الأمريكي، والمتأمل في خفض الضرائب إلى 21 بالمئة من 35 بالمئة، سيؤثر على نتائج الشركة في الربع الأخير من 2017، لكنها أضافت أن "تقييم الأثر الفعلي لم يكتمل بعد".

وقالت الشركة الإنجليزية الهولندية إنها تتوقع نشر تفاصيل تأثير الإصلاح الضريبي

روسيا تخطط لإنفاق 35 مليار دولار

على شراء العملة الأجنبية في 2018

الضغط عليه في الأسواق المالية في 2018". وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يسعى إلى إعادة انتخابه لست سنوات أخرى في آذار (مارس) المقبل، هذا العام "إن استقرار الروبل يعد أكثر أهمية من سعر صرفه الفعلي". وقال سيليانوف "إنه إذا بلغت أسعار النفط 60 دولاراً للبرميل في المتوسط، فستشتري وزارة المالية بنحو 2.8 تريليون روبل".

وتوقع محللون لدى بنك آي. إن. جي أن تزيد وزارة المالية الروسية مشترياتهما من العملات الأجنبية إلى ما يزيد على 27 مليار دولار في 2018 من نحو 15 ملياراً في 2017. ويقوم البنك المركزي بتلك المشتريات لمصلحة وزارة المالية، لكنه لا يعتبرها تدخلات تهدف إلى دفع الروبل إلى مستوى معين، حيث يسري على الروبل وضع التعويم الحر منذ 2015. وتوقع سيليانوف أن يبقى الروبل، الذي يتم تداوله في نطاق بين 57 و59 روبلاً مقابل الدولار منذ بضعة أسابيع، عند تلك المستويات في 2018 إذا حوت أسعار النفط قرب 55 دولاراً للبرميل.

وبين أن توقعات الروبل تظل قائمة إذا "لم تكن هناك عقوبات إضافية جديدة ومضايقات ناجمة عن قيود خارجية". وتستبعد السلطات الروسية بشكل كبير مخاطر عقوبات أمريكية جديدة.

قال وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف، "إن وزارته تخطط لزيادة المشتريات من العملة الأجنبية لتعزيز احتياطياتها في العام المقبل، في خطوة تحد من تقلبات العملة الروسية الروبل". فبعد عامين من الركود واستنزاف الاحتياطيات وسط هبوط حاد في أسعار النفط، السلعة التصديرية الرئيسية لروسيا، قررت وزارة المالية إعادة ملء خزائنها وحماية الروبل من خلال آلية في الميزانية، وفقاً لـ"رويترز".

وبموجب تلك الآلية، ستشتري وزارة المالية دولارات و عملات أجنبية أخرى عندما يتم تداول خام الأورال الروسي فوق 40 دولاراً للبرميل، وهو المستوى المفترض في الميزانية. وكلماً ارتفعت أسعار النفط، زادت المشتريات من العملات الأجنبية. وقال سيليانوف "إن وزارة المالية ربما تنفق نحو تريليوني روبل 35 مليار دولار" على شراء العملة الأجنبية العام المقبل، إذا كانت أسعار خام الأورال ما بين 54-55 دولاراً للبرميل، "وتم تداول خام الأورال في أحدث معاملات عند 64.35 دولار للبرميل. وتابع سيليانوف "سيتطوّر ذلك على الإنفاق المفترض على الاحتياطيات العام المقبل". وقال الوزير متحدثاً إلى الصحافيين "إن زيادة المشتريات من العملات الأجنبية ستقلص تقلبات الروبل وتخفف

إيرادات السياحة في تونس ترتفع 16.3 بالمئة حتى 20 ديسمبر

19.5 بالمئة إلى 1.664 مليون سائح في حين قفز عدد الزائرين من الجزائر المجاورة بنسبة 40.5 بالمئة إلى 2.322 مليون.

وذكر التقرير أن عدد السائحين الفرنسيين ارتفع بنسبة 45.5 بالمئة في حين زاد عدد السائحين الألمان 40.8 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وكانت إيرادات السياحة في تونس قد سجلت مستوى قياسياً مرتفعاً بلغ 3.5 مليار دينار في 2010 مع وصول عدد السائحين إلى نحو 7 ملايين قبل أن تتراجع عقب انتفاضة 2011. وتشكل السياحة حوالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس وتقدم آلاف الوظائف فضلاً عن أنها مصدر رئيسي للعملة الصعبة.

أظهرت بيانات رسمية أن عائدات قطاع السياحة في تونس ارتفعت بنسبة 16.3 بالمئة حتى العشرين من ديسمبر كانون الأول مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، إلى 2.69 مليار دينار (402 مليون دولار).

وتضررت السياحة التونسية بشدة جراء هجمات دموية شنها متشددون على مواقع سياحية قبل عامين لكن القطاع بدأ يتعافى مع تحسن الوضع الأمني في البلد الواقع في شمال أفريقيا. وأظهرت البيانات التي أصدرتها رئاسة الحكومة أن 6.731 مليون سائح أجنبي زاروا تونس في الفترة من أول يناير كانون الثاني إلى 20 ديسمبر كانون الأول بزيادة قدرها 23 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفع عدد السائحين الأوروبيين



ارتفاع في إيرادات السياحة التونسية

آيبك الإماراتية: صندوق وان.إم.دي.بي

الماليزي سدد مبلغ التسوية بالكامل



شعار شركة آيبك

من الشهر المتفق عليه.

وقالت آيبك في بيان إلى بورصة لندن يوم الأربعاء "تلقت آيبك الآن جميع الأموال المطلوبة سدادها لها بحلول 31 ديسمبر بموجب التسوية" مع وزير المالية الماليزي

وصندوق وان.إم.دي.بي. وذكر الصندوق الماليزي أمس الأربعاء أنه دفع لآيبك جميع المبالغ المطلوبة سدادها بحلول 31 ديسمبر كانون الأول. وقال الصندوق في بيان "جميع الأموال سددت من حصة برنامج الترشيد الحالي".

ويخضع وان.إم.دي.بي لـبي تحقيقات بخصوص غسل الأموال فيما لا يقل عن ست دول من بينها الولايات المتحدة وسويسرا وسنغافورة.

ونفى الصندوق ارتكابه أي مخالفات، كما نفى مؤسس رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق جميع مزاعم الفساد التي وجهت إليه.

قالت شركة الاستثمارات البترولية الدولية (آيبك) المملوكة لحكومة أبوظبي أمس الأربعاء إن صندوق التنمية الماليزي وان.إم.دي.بي سدد كل المدفوعات المطلوبة في إطار اتفاق التسوية بين الطرفين.

وكان الصندوق الماليزي ملزماً بدفع نحو 600 مليون دولار لآيبك بحلول 31 ديسمبر كانون الأول في إطار اتفاق التسوية الذي جرى التوصل إليه في أبريل نيسان بعدما تخلف الصندوق عن سداد سدادته مما دفع الشركة الإماراتية إلى اللجوء لمحكمة في لندن للتحكيم في مطالبات قيمتها الإجمالية نحو 6.5 مليار دولار.

واتفق صندوق وان.إم.دي.بي في الأصل على دفع 1.2 مليار دولار لآيبك على دفعتين، أو لأهم بقيمة نحو 600 مليون دولار تستحق بحلول 31 يوليو تموز. لكن الصندوق تخلف عن موعد الاستحقاق بسبب ضرورة الحصول على "موافقات تنظيمية" وسدد المبلغ في أغسطس آب بدلا

توقعات بصعود الهند للمركز الخامس بين أكبر اقتصادات في العالم

الصين المركز الأول على حساب الولايات المتحدة بحلول 2032.

كان معدل نمو الاقتصاد الهندي قد تأثر خلال الربع الأول من العام المالي الحالي بعد قرار الحكومة إلغاء الأوراق النقدية المحلية الكبيرة وفرض نظام جديد لضريبة المبيعات. وتراجع معدل النمو خلال الربع الأول من العام المالي الحالي حتى 30 يونيو الماضي إلى 5.7% لكنه ارتفع قليلاً إلى 6.3% خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي.

توقع تقرير اقتصادي يصعد الهند لتحتل المركز الخامس في قائمة أكبر اقتصادات العالم خلال العام المقبل متفوقة على بريطانيا وفرنسا. تحتل الهند حالياً المركز السابع، ومن المتوقع أن تصعد إلى المركز الخامس في 2018 بحسب تقرير مركز الأبحاث الاقتصادية والتجارية للخدمات الاستشارية ومقره في لندن. كما يتوقع التقرير صعود الهند إلى المركز الثالث بحلول 2032.

في الوقت نفسه يتوقع التقرير احتلال



الاقتصاد الهندي يشهد تحسن كبير

العجز التجاري في قطاع الخدمات الصيني يرتفع إلى 18.3 مليار دولار خلال نوفمبر

الأجانب والصينيين الذين يتفقون في الخارج أكثر مما يفعل الزائرون الوافدون إلى الصين.

وأظهرت بيانات المصلحة أن العجز يرجع في معظمه إلى قوة حجمها 14.9 مليار دولار في الإنفاق بين السياح

18.3 مليار دولار في نوفمبر تشرين الثاني من 17.8 مليار دولار في أكتوبر تشرين الأول.

قالت مصلحة الدولة للنفد الأجنبي الصينية أمس الأربعاء إن العجز التجاري في قطاع الخدمات اتسع إلى